

التاريخ / ١٦ شوال ١٤٠٦ هـ

٢٢ يونيو ١٩٨٦ م

**قرار وزاري رقم (٢٧٢) لسنة ١٩٨٦
بإنشاء قسم تسعير الأدوية وتحديد اختصاصاته**

وزير الصحة العامة

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ بزاولة مهنة الصيدلة في الكويت وتنظيم الصيدليات ومخازن الأدوية والوسطاء وكلاء مصانع وشركات الأدوية.
- وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ بتعديل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥.
- وعلى القرار الوزاري رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد واجراءات تسعير الأدوية بالقطاع الأهلي.
- وعلى توصية لجنة تسعير الأدوية في القطاع الأهلي.
- وبناء على مقتضيات مصلحة العمل، وما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة.

— ق —

مادة أولى: ينشأ بالوزارة «قسم تسعير الأدوية» ويتبع الوكيل المساعد لشئون الأدوية والتجهيزات الطبية.

مادة ثانية: يختص قسم تسعير الأدوية بما يلي:-

- ١— تلقي طلبات تسعير الأدوية وقيدها في السجل المعده لهذا الغرض وتدقيقها والتحقق من تقديم المستندات المطلوبة وفقاً للقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه.
- ٢— إعداد المذكرات الالزامية لتسعير الأدوية في ضوء القواعد والاحكام المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه.
- ٣— قيد الأسعار الرسمية للأدوية التي يتم تحديدها من قبل اللجنة المختصة والتغييرات التي تجريها عليها في السجلات المعده لهذا الغرض.
- ٤— متابعة النشرات الدورية لسعر الصرف للدولار الأمريكي التي يصدرها البنك المركزي وعرضها على اللجنة.
- ٥— حفظ طلبات تسعير الأدوية ومرافقاتها وقرارات لجنة تسعير الأدوية بشأنها في ملفات خاصة للرجوع إليها عند الحاجة.
- ٦— إعداد النشرات الدورية عن تسعير الأدوية وفقاً لقرارات اللجنة لنشرها في الجريدة الرسمية.

- ٧— اعداد الاحصائيات الدورية عن الادوية المتدولة التي تم تسعيرها والتعديلات
التي تجري عليها.
- ٨— تسجيل مخالفات اسعار الادوية في السجل المعد لهذا الغرض واعداد احصائية دورية
عنها.
- ٩— تلقى الشكاوى المتعلقة بتسعير الادوية وعرضها على اللجنة.
- ١٠— القيام باعمال سكرتارية لجنة تسعير الادوية في القطاع الاهلي.
- مادة ثلاثة:** يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه، ويعمل به من تاريخ صدوره.

وزير الصحة العامة